الآثار المحتملة للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي ظروف العمالة بالدول الصناعية المتقدمة - دراسة نظرية تطبيقية

د. أحمد محمد منـدور*

مقدمة:

بينما يعتقد الاقتصاديون أن الآثار السلبية لصادرات الدول النامية إلي الدول الصناعية المتقدمة تكون محددة وضئيلة بل وغير مؤكدة أحياناً علي العمال في الدول الأخيرة فإن الرأي العام ومحبذي إجراءات الحماية قد يبالغون في تقدير هذه الآثار.

فالنظرية الاقتصادية تفترض أن التجارة لايترتب عليها تقليل فرص العمالة علي مستوي الاقتصاد القومي طالما أن عنصر العمل يتميز بالقابلية للإنتقال أو القدرة علي التحرك فضلا عن المرونة التي تتميز بها الأجور وإن كان من المحتمل أن يتأثر هيكل الإنتاج والأسعار النسبية وتوزيع العمل بين القطاعات المختلفة فضلاً عن التأثير في هيكل المهارات للطلب علي العمل.

وبالرغم من محاولات الاقتصاديين تقدير آثار تجارة الدول الصناعية مع الدول النامية علي ظروف العماله بالدول الصناعية. إلا أن معظم هذه التقديرات تتحيز لإسفل (تعطي تقديراً أقل من 'لحقيقي). وقد تزداد قيمة هذه التقديرات نسبياً بعد الأخذ في الاعتبار أسباب التحيز، ولكن ستظل منخفضة إلي حد كبير إذا ما قورنت بما يعتقده محبذو الحماية ويبقي تقدير الأثر الصافي الحقيقي في الواقع غير مؤكد، ففي الوقت الذي يزداد الوضع الاقتصادي النسبي سوءاً لبعض الفئات (مثل العمال وخاصة غير المهرة) في الدو الصناعية فإن فئات أخري تحقق مكاسب أكبر وخاصة (المستهلكون الذي يتمتعون بإستهلاك سلع أرخص نسبياً).

إن إهتمام الرأي العام في الدول الصناعية المتقدمة بخصوص فرص التوظف وظروف العمل قد يؤدي إلي مطالبة الحكومات في هذه الدول تتبني سياسات تقييدية في مواجهة صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة وخاصة كثيفة العمل منها. وفي المقابل فإن الأخذ بوجهة نظر الاقتصاديين القائلة بضآلة الآثار السلبية لتجارة الدول المتقدمة مع الدول النامية قد يشجع الحكومات علي تبني سياسات غير حمائية تشجع التجارة مع الدول النامية فضلا عن استخدام بعض الوسائل أو السياسات لتقليل الآثار المعاكسة بالنسبة للعمالة وخاصة غير

* مدرس بقسم الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

الماهرة من خلال التوسع في التدريب والتعليم وخلق فرص عمل جديدة، فضلا عن إتباع أنظمة ملائمة للضرائب والرفاهية والضمان الاجتماعي.

خطة البحث :

يحاول البحث التعرف علي طبيعة ومدي أهمية الآثار المحتملة للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي ظروف العمالة بالدول الصناعية المتقدمة. بهدف الوصول إلي الأثر الصافي الحقيقي (سواء سلباً أو إيجابياً) وقد إستلزم هذا ضرورة القيام بتحليل بعض المؤشرات سواء من واقع البيانات التطبيقية (معدلات إختراق الواردات) أو تلك المستخدمة في بعض الدراسات التي تتناول تقدير آثار التجارة مع الدول النامية علي فرص العمالة بالدول الصناعية مثل دراسات محتوي التجارة من عوامل الإنتاج، ودراسات مدي مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير في فرص العمالة ولما كانت هذه المؤشرات لاتخلو من المشاكل التي تؤثر في دقة ودلالة التقديرات، لذلك كان من الضروري تقييم كل منها للوصول في النهاية إلي نتائج أفضل بخصوص الأثر الصافي الحقيقي علي العمالة.

ولذلك يشتمل البحث علي النقاط الرئيسية التالية :

أولا : طبيعة الآثار المحتملة للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة.

- **الآثار الأولية.**
- **الآثار الثانوية.**

ثانيا : تحليل بعض المؤشرات الدالة علي الآثار المحتملة علي العمالة.

- **معدلات إختراق الواردات.**
- **محتوي التجارة من عوامل الإنتاج.**
- **مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير في فرص العمالة.**

ثالثا : تقييم المؤشرات السابقة.

رابعا : ملخص البحث وأهم النتائج.

أولا : طبيعة الآثار المحتملة للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي ظرف العمالة في الدول الصناعية المتقدمة :

تتأثر معظم صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة بما تفرضة الدول الصناعية المتقدمة من قيود جمركية وغير جمركية علي هذه المنتجات وخاصة كثيفة العمل منها.

ولذا يكون من الصعب آن نحدد بدقة مدي إستجابة تدفقات التجارة للتغيرات في هذه القيود. وللتغلب علي هذه المشكلة ربما يكون من المعقول أن نفترض أن إزالة أو تقليل هذه القيود يؤدي إلي التوسع في صادرات الدول النامية نظراً لزيادة مقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. إن إفتراض تحرير التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية قد يترتب عليه إفتراض ضمني آخر وهو إمكانية إحلال واردات الدول المتقدمة من الدول النامية محل الناتج المحلي في الدول المتقدمة(١). ومن المتوقع أن يترتب علي هذا الإفتراض سلسلة طويلة من الإنعكاسات علي العمالة في الدول المختلفة ولكننا سنركز علي مايحدث للعمالة في الدول الصناعية المتقدمة فقط نتيجة قيام التبادل بينها وبين الدول النامية.

ويمكن التمييز بين عدة آثار محتملة لزيادة معينة في صادرات الدول النامية من إحدي المنتجات إلي الدول الصناعية المتقدمة علي ظروف العمالة بالدول الأخيرة. وتنقسم هذه الآثار إلي اثار أولية Primary effects وأخري ثانوية Secondary effects.

وفيما يلي نوضح المقصود بكل منهما :

١- الأثار الأولية Primary effects

وتنقسم إلي الآثار المبدئية "Initial" وآثار الربط "Linkage".

ويقصد بالآثار المبدئية تلك الأثار المصاحبة للتغيرات في التجارة والتي تنعكس في شكل التغيرات في الإنتاج والقيمة المضافة والعمالة وذلك في الصناعة المنتجة للسلع النهائية

---

(١) إذا إفترضنا الإحلال التام فإن واردات الدولة المتقدمة (أ) التي تعادل قيمتها مليون دولار من المنتج (س) علي سبيل المثال والتي تحصل عليها من الدولة النامية (ب) يؤدي إلي إنخفاض الناتج المحلي في (أ) وزيادته في (ب) بنفس القدر.

ويلاحظ أن مثل هذا الأفتراض قد يثير العديد من المشاكل المرتبطة بكيفية وإمكانية حدوث الإحلال وخاصة في مجال التجارة الدولية، ولكننا نفترض للتبسيط أن هذا الإحلال قد حدث بالفعل وما نرغب فيه أساساً هو معرفة آثاره علي فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة.

أنظر : H.F. Lydall, Eployment Effects of Trade Expansion, International Labor Re-veiw, March, 1975, No. 3, pp. 219-234.

محل التبادل، فزيادة واردات الدولة المتقدمة (أ) من الأحذية الجلدية علي سبيل المثال والتي تستوردها من الدولة النامية (ب) يؤدي إلي نقص في الناتج المحلي والقيمة المضافة والعمالة في الدولة (أ) وزيادتها في (ب). وهكذا فإن الأثر المبدئي علي العمالة في الدولة المتقدمة نتيجة زيادة وارداتها من سلعة معينة. مثل الأحذية يتمثل في تقليل العمالة في المصانع المنتجة لهذه السلع في هذه الدول.

أما أثار الربط فتحدث نتيجة الاعتماد المتبادل بين صناعة الأحذية (كمنتج نهائي) والصناعات الأخري التي تمدها بالمستلزمات الوسيطة المطلوبة بالإضافة إلي العمل المحلي المستخدم في إنتاج هذه المستلزمات. وبالتالي فإن إحتياجات العمل المحلي لإنتاج الأحذية يجب إن يشتمل علي العمال بمصانع الأحذية وكذلك أيضا علي العمل المستخدم في إنتاج المواد الخام والمكونات المختلفة التي تلزم لصناعة الأحذية.

ومن ثم يترتب علي آثار الربط تقليل العمالة في الدولة المتقدمة المستوردة للأحذية. وربما تضعف من الأثار السلبية علي العمالة التي يسببها الأثر المبدئي وأثار الربط وجود بعض التسربات "Leakages" من خلال تقليل الواردات أو زيادة الصادرات، فالأثر المبدئي المتمثل في نقص الإنتاج المحلي في الدول المستوردة (للإحذية) قد يؤدي إلي تقليل إستيراد المستلزمات الوسيطة للإحذية أو يشجع علي تصديرها لعدم الحاجة إليها في صناعة الأحذية نتيجة التحول إلي صناعات أخري الأمر الذي يترتب عليه أثار إيجابية بالنسبة للعمالة.

٢- الأثار الثانوية Secondary effects

تنشأ الأثار الثانوية علي العمالة في الدول الصناعية عندما تقوم الدول النامية بإنفاق صافي متحصلاتها من الصرف الأجنبي (نتيجة زيادة صادراتها إلي الدول المتقدمة) علي شراء واردات إضافية، ويسمي هذا الأثر بأثر الإنفاق "Expenditure effects". فمن المحتمل أن تستخدم الدول النامية صافي متحصلاتها من الصرف الأجنبي في أغرض عديدة مثل القيام بتصدير رأس المال أو سداد الديون الخارجية. وقد يستخدم جزء منها في تمويل الواردات الإضافية سواء من التجهيزات الرأسمالية أو المشتريات العادية من السلع والخدمات[١].

---

(١) عندما يكون هناك طاقة فائضة في الصناعةمن أو أن توسع الصادرات يحفز علي تدفق رأس المال الإجنبي إلي الداخل لتمويل التوسعات في الطاقة الصناعية فإن معظم المكتسبات الصافية من الصرف الأجنبي في الدول النامية تستخدم لتمويل المشتريات من واردات السلع والخدمات التي تحصل عليها من الدول الصناعية المتقدمة.

وقد يترتب علي ذلك زيادة في الطلب علي صادرات الدول المتقدمة ومن ثم يزداد الطلب علي العمالة في هذه الصناعات ومن المحتمل أن يحدث الإنتقال في العمالة والموارد الأخري من الصناعات المنافسة للواردات من الدول النامية إلي الصناعات الأخري (التي تكون أكثر ربحية وأكثر أرتفاعاً في معدلات الأجور).

ويتوقف الأثر الصافي علي العمالة في الدول الصناعية المتقدمة علي محصلة الأثار الأولية والثانوية السابق الإشارة إليها أي مجموع كل من الأثار المبدئية وأثار الربط فضلا عن أثر الإنفاق.

ثانيا : تحليل أهم المؤشرات الدالة علي الأثار المحتملة علي العمالة نتيجة للتوسع في الصادرات :

يمكن التعرف علي أثار صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي ظروف العمالة بالدول الصناعية المتقدمة من خلال دراسة بعض المؤشرات الهامة مثل معدلات إختراق الواردات، حساب المحتوي السلعي للتجارة من عوامل الإنتاج وخاصة من عنصر العمل بالإضافة إلي مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير في فرص العمالة.

وفيما يلي نتناول هذه المؤشرات الثلاثة بالتحليل بغرض التعرف علي الأثر الصافي علي العمالة في كل منهما :

١- معدلات إختراق الواردات Import Penetration Ratios

تقيس معدلات إختراق الواردات النسبة المئوية من واردات الدول المتقدمة من الدول النامية في إستهلاك الدول الصناعية المتقدمة من المنتجات المصنعة.

وتشير بعض التقديرات أن النسبة في عام ٨٩/٩٠ بالنسبة لمجموعة الدول النامية ككل تصل إلي حوالي ٤ر٢٥٪ في الولايات المتحدة وكندا، ٣ر٢١٪ في الدول الأوربية، ٢ر١١٪ في اليابان وبالرغم من أن السوق الأمريكي هو الأكثر إتساعاً أمام منتجات الدول النامية حيث يتسع لما يزيد عن ضعف مايستوعبه السوق الياباني كما يتضح من جدول (١) إلا أن النمو في معدلات إختراق الواردات كانت أكبر في اليابان (٦٠ر٠) بالمقارنة مع الدول الأخري (٤٧ر٠)، وذلك في الفترة من ٨٧/٨٦ حتي ٨٩/٩٠ وإذا نظرنا إلي معدلات إختراق الواردات من قبل الدول النامية الرئيسية المصدرة للمنتجات المصنعة نجد نفس الإتجاه السابق كما يتضح من جدول (١).

جدول (١) معدلات إختراق الواردات في أهم الدول الصناعية المتقدمة
من قبل صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة ٨٤-١٩٩٠
(نسبة مئوية)

البلد المصدر / السوق	المعدلات				الزيادة في المعدل*
	٨٤-٨٥	٨٦-٨٧	٨٨-٨٩	٨٩-٩٠	
الدول النامية ككل :					
الولايات المتحدة وكندا	٣ر٢٩	٣ر٧٨	٤ر٢١	٤ر٢٥	٠ر٤٧
دول EEC	٢ر٩٤	٢ر٧٤	٣ر١٤	٣ر٢١	٠ر٤٧
اليابان	١ر٦٥	١ر٥١	١ر٩٦	٢ر١١	٠ر٦٠
الدول النامية المصدرة للمنتجات المصنعة:					
الولايات المتحدة وكندا	٢ر٣٠	٢ر٨٥	٣ر١٣	٣ر٠٣	٠ر١٨
دول EEC	١ر٢٠	١ر٣٦	١ر٦٢	١ر٦٠	٠ر٢٤
اليابان	٠ر٩٢	٠ر٩٢	١ر٢١	١ر٢٤	٠ر٣٢

* تم حساب الزيادة في المعدل بالفرق بين معدلات الإختراق في عام ٨٩/ ٩٠ وعام ٨٦/٨٧ .

المصدر : UNCTAD, Trade and Development Report, 1993, p. 21.

ويلاحظ مما سبق ضآلة معدلات إختراق الواردات أي ضآلة النصيب النسبي للواردات من الدول النامية في إستهلاك الدول الصناعية المتقدمة من المنتجات المصنعة ومن ثم ضآلة الأثار السلبية علي العمالة في الدول الصناعية. وقد يستنتج من ذلك أن الخوف من التوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة إلي الدول الصناعية ليس له مبرر كما يتضح من الأدلة التطبيقية.

٢- محتوى التجارة من عوامل الإنتاج (العمل)

"Studies of The Factor Content of Trade"

تهتم دراسات محتوي التجارة من عوامل الإنتاج وخاصة العمل بمعرفة كمية العمل اللازم لإنتاج السلع التي تصدرها الدول المتقدمة للدول النامية، وكذلك كمية العمل اللازمة إذا ما أرادت الدول الصناعية أن تنتج محلياً السلع التي تستوردها من الدول النامية.

ويقدر الأثر الصافي لمحتوي التجارة من العمل بالفرق بين محتوي كل من الصادرات والواردات من العمل ويمكن حساب الأثر الصافي علي مستوي الاقتصاد القومي ككل أو

بالنسبة لصناعات معينة وأيضا بالنسبة لفئات معينة من العمال.

وبينما يكون حساب محتوي العمل الفعلي في الصادرات بسيطاً ومباشراً بالرغم من أنه يحتاج إلي توافر قدر كبير من البيانات فإن حساب محتوي العمل الإفتراضي في الواردات يكون أكثر صعوبة من الناحية العملية، حيث يفترض الاقتصاديون أن كل الواردات تعتبر منافسة للناتج المحلي ومن ثم يركزون علي المحتوي الفعلي للعمل في الصناعات المحلية التي تنتج سلعا مماثلة للواردات.

ويتضح من تقديرات محتوي العمل في الصادرات والواردات للعديد من الدول الصناعية المتقدمة وجود درجة كبيرة من التشابة في النتائج بالرغم من وجود إختلافات في الطرق المنهجية المستخدمة.

وكما يتضح من جدول (٢) أن الواردات تتضمن قدراً أكبر من العمل بالمقارنة مع الصادرات وهذا يعتبر أمراً متوقعاً طالما أن الميزة النسبية للدول النامية تكمن أساساً في المنتجات كثيفة العمل - وإن كانت الفروق ضئيلة لاتتجاوز ٢٠٪ في المتوسط بين محتوي العمل في الصادرات والواردات.

جدول (٢) معدل محتوي العمل في الصادرات
إلي محتوي العمل في الواردات المنافسة في بعض الدول الصناعية المتقدمة

السنة	الدولة	المعدل
٨٣	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل OECD	٠ر٨٠
٨٥	ألمانيا	٠ر٧٨
٨٥	فرنسا	٠ر٨٠
٨٥	إيطاليا	٠ر٩٩
٨٥	هولندا	٠ر٨٠
٨٥	بلجيكا	٠ر٨٥
٨٥	المملكة المتحدة	٠ر٧٨

المصدر :

Adrian wood, How Much Does Trade With The South Affects Workers In The North? The World Bank Research Observer, Jan. 91, p. 22.

ويستنتج مما سبق أنه طالما أن محتوي العمل في الواردات المصنعة يزيد عنه في الصادرات فإن التوسع المتوازن في التجارة مع الدول النامية ربما يؤدي إلي تقليل فرص العمالة في الدول النامية الصناعية المتقدمة. غير أنه من الملاحظ أن هذا النوع من التجارة لايكون متوازناً حيث تحقق الدول النامية المتقدمة - ككل - فائضا كبيراً في تجارتها مع مجموعة الدول النامية، بل قد أتضح من بعض التقديرات حدوث زيادة في فرص العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة كما يصور جدول (٣). وإن كان يستثني من هذا -الولايات المتحدة- التي تحقق عجزاً في تجارة المنتجات المصنعة مع الدول النامية (وخاصة دول شرق آسيا). ولكن يلاحظ حتي في هذه الحالة الإستثنائية أن النقص في فرص العمالة يبدو ضئيلاً للغاية.

جدول (٣) آثار التجارة في المنتجات المصنعة مع الدول النامية
علي فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة عام ٨٣

(الأعداد بآلاف المشتغلين)

الإقليم	الصادرات (ص) الأثر (+)	الواردات (و) الأثر (-)	الأثر الصافي (ص - و)
الولايات المتحدة	٦٦٢	٧٩٥	- ١٣٣
دول السوق الأوروبية	١ر٥٠٨	٦٤٤	٨٦٤
اليابان	٩٤٧	١٣٤	٨١٣
الدول الأخري في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٣٧١	٢٠٤	١٦٧
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل	٣ر٤٨٨	١ر٧٧٦	١ر٧١٢

المصدر : Ibid, p. 23

وعلي الرغم من ضآلة الأثار علي العمالة علي مستوي الاقتصاد القومي ككل فإن هذه الأثار قد تكون جوهرية إذا نظرنا إلي العمالة علي أساس مستوي الصناعة ومستوي المهارات.

ومن المتوقع أن تكون الأثار السلبية علي صناعات معينة مثل المواد الغذائية، المنتجات الخشبية، المنسوجات والملابس، الأحذية الجلدية، حيث تقل فرص العمالة بهذه الصناعات نتيجة التوسع في صادرات المنتجات المصنعة من الدول النامية إلي الدول الصناعيه

المتقدمة[١] غير أن هذه الأثار السلبية تقل إلي حد كبير إذا أخذنا في الاعتبار الزيادة في فرص العمالة التي تتحقق في صناعات الآلات والصناعات الكيميائية نتيجة زيادة واردات الدول النامية من هذه المنتجات.

أما بالنسبة للتأثير علي المهارات فمن المحتمل أن يختلف تأثير التجارة علي العمال المهرة عنه بالنسبة لغير المهرة، حيث يتضح من العديد من الدراسات أن الصناعات التي تقوم بالتصدير إلي الدول النامية تستخدم غالباً نسب أعلي من العمال المهرة بالمقارنة مع تلك الصناعات التي تتنافس مع الواردات من الدول النامية، وبينما يستفيد العمال المهرة من هذا النوع من التجارة يزداد الوضع سوءاً بصفة خاصة بالنسبة للعمال شبة المهرة وغير المهرة وذلك كما يتضح من جدول (٤) وجدول (٥).

جدول (٤) محتوي المهارة في تجارة المنتجات المصنعة مع الدول النامية عام ١٩٧٥ في دول OECD (نسب مئوية كل المشتغلين في القطاعات المرتبطة بالتجارة)

محتوي المهارة	الصادرات	الواردات المنافسة
الفنيون	١١ر٢	٦ر٠
الموظفون	١٩ر٥	١٦ر٩
أصحاب المهارات اليدوية	٢٣ر٢	١٣ر٥
أصحاب المهارات الأخري	٤٦ر٠	٦٣ر٦

المصدر : Ibid, p. 23

ويتضح من جدول (٤) أن التجارة بين دول OECD والدول النامية في مجال المنتجات المصنعة تفيد أصحاب المهارات الفنية واليدوية (يكون الأثر الصافي إيجابي) علي حساب أصحاب المهارات الأخري الأقل (يكون الأثر الصافي سلبي).

ويتضح نفس الاتجاه بالنسبة لمحتوي المهارة في الدول النامية الأوروبية منفصلة عام ٨٥، حيث تزيد نسبة العمل غير الماهر وشبه الماهر في الصناعات التي تتنافس مع الواردات بالمقارنة مع تلك التي تقوم بالتصدير ومن ثم يكون الأثر سلبياً وذلك كما يتضح من جدول (٥).

---

(١) يمكن تفسير ذلك بأن الدول النامية ذات الفائض في عنصر العمل تستطيع أن تحل العمل محل رأس المال بدرجة أكبر من السهولة في الصناعات كثيفة العمل حيث تكون التكنولوجيا أكثر تطوعاً بالمقارنة مع القطاعات كثيفة رأس المال، وعلي ذلك فإن التوسع في صادرات هذه المنتجات إلي الدول الصناعية المتقدمة - يؤثر سلبياً علي فرص العمالة بها بينما يكون الأثر إيجابي علي فرص العماله بالدول النامية.

أنظر : Lydall, op. cit, pp. 226-228.

جدول (٥) محتوي العمل غير الماهر وشبه الماهر في تجارة أهم الدول الأوروبية الصناعية عام ٨٥ مع الدول النامية في مجال المنتجات المصنعة (نسب مئوية كل المشتغلين في القطاعات المرتبطة بالتجارة)

الدولة	الصادرات	الواردات المنافسة
المانيا	٣٦ر٧	٥٢ر٧
فرنسا	٣١ر٤	٤٢ر٨
إيطاليا	٤٦ر٧	٥١ر١
هولندا	٤٢ر٦	٥٣ر٠
بلجيكا	٤٢ر٩	٥٠ر٢
المملكة المتحدة	٤١ر٣	٥١ر١

المصدر : Ibid, p. 23

٣- مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير فى فرص العمالة

تحاول العديد من الدراسات تحديد الأثار الكمية علي نمو العمالة التي يمكن أرجاعها إلي مساهمة المصادر المختلفة مثل الطلب المحلي، والواردات، والصادرات، ونمو الإنتاجية. وتعتبر طريقة المساهمة في مصادر النمو "Accounting Approach" من أكثر الطرق المنهجية إستخداماً في هذا المجال.

فيما يلي نوضح كيفية إستخدام هذا الأسلوب في تجزئة مصادر التغير في فرص العمالة[١]:

إذا إفترضنا أن الطلب المحلي C، الناتج المحلي Q، الصادرات X والواردات M (حيث C, Q, X, M) تقاس بالأسعار الثابتة) يمكن بالنسبة للسلعة i وفي الفترة الزمنية t الحصول علي المتطابقة (١) :

$$C_{it} \equiv Q_{it} - X_{it} + M_{it} \qquad (1)$$

وإذا إفترضنا أن مستوي العمالة E، متوسط إنتاجية العمل P فإنه يمكن كتابة المتطابقة (٢) علي النحو التالي :

$$P_{it} \equiv \frac{Q_{it}}{E_{it}} \qquad (2)$$

(1) Johen P. Martin and Johen M.Evans, Notes on Measuring The Employment Displacement Effects of Trade By the Accounting Procedure, Oxford Economic Papers, March 1981, pp. 154-164.

ويمكن إستخدام المتطابقتين (1) ,(2) معاً للحصول علي متطابقة أخري وبعد إيجاد تفاضلها بالنسبة لعنصر الزمن نحصل علي معادلة تعبر عن مصادر التغير في العمالة بدلالة التغيرات في العوامل الأخري وهي المعادلة (3) :

$$\dot{E}_{it} = \frac{1}{P_{it}}\left[\dot{C}_{it} + \dot{X}_{it} - \dot{M}_{it} - \dot{P}_{it}.E_{it}\right] \qquad (3)^*$$

حيث $\dot{E} = \frac{dE}{dt}$ وتمثل التغير في مستوي العماله عبر الزمن.

وتوضح المعادلة *(3) أن معدل نمو العمالة $\dot{E}$ يتحدد بحصلة أربع مكونات أساسية هي نمو الطلب المحلي والصادرات (حيث يكون أثرهما إيجابي علي نمو العمالة)، ونمو الواردات وإنتاجية العمل (حيث يكون أثرهما سلبياً علي نمو العمالة).

---

* يمكن الحصول علي المعادلة *(3) علي النحو التالي :

من المتطابقة (2) نحصل علي : $E_{it} \equiv \frac{Q_{it}}{P_{it}}$

وبالتعويض من (1) عن Q_{it} نحصل علي :

$$E_{it} \equiv \frac{C_{it} + X_{it} - M_{it}}{P_{it}}$$

بأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل علي :

$$\log E_{it} = \log (C_{it} + X_{it} - M_{it}) - \log P_{it}$$

وبإيجاد التفاضل بالنسبة لعنصر الزمن نحصل علي :

$$\frac{d\log E_{it}}{dt} = \frac{d\log (C_{it} + X_{it} - M_{it})}{dt} - \frac{d\log P_{it}}{dt}$$

ومنها :

$$\frac{\dot{E}_{it}}{E_{it}} = \frac{1}{C_{it} + X_{it} - M_{it}}\left[\dot{C}_{it} + \dot{X}_{it} - \dot{M}_{it}\right] - \frac{\dot{P}_{it}}{P_{it}}$$

أي :

$$\dot{E}_{it} = \frac{Q_{it}}{P_{it}} \cdot \frac{1}{(C_{it} + X_{it} - M_{it})}\left[\dot{C}_{it} + \dot{X}_{it} - \dot{M}_{it}\right] - E_{it}\frac{\dot{P}_{it}}{P_{it}}$$

$$\dot{E}_{it} = \frac{1}{P_{it}}\left[\dot{C}_{it} + \dot{X}_{it} - \dot{M}_{it} - \dot{P}_{it}.E_{it}\right]$$

ولتقدير أثار التجارة مع الدول النامية علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة يتعيين عزل أو فصل هذه الأثار عن المصادر الأخري المسببة للتغير في فرص العمالة. وقد قامت UNIDO (١٩٨٦) بإعداد تقديرات تعتبر من أكثر الحسابات شمولاً وحداثة في هذا المجال[١]، حيث أشتملت الدراسة علي نسبة أكبر من الدول الصناعية المتقدمة وغطت الفترة من ٧٥-١٩٨٠ وإعتمدت النتائج علي استخدام جداول المدخلات والمخرجات input-output table ويلخص هذه النتائج جدول (٦).

جدول (٦) مصادر التغير في فرص العمالة الصناعية في ست من الدول الصناعية* (١٩٧٥-١٩٨٠) والأعداد بآلاف المشتغلين

المصدر	مقدار التغير (الزيادة +، النقص -)
الطلب المحلي	+ ٩ر٦٥٤
التجارة الخارجية :	- ١٥٦
كل الدول الصناعية	- ٥٠٣
كل الدول النامية	+ ١٧١
٩ دول فقط من الدول النامية **	- ٢٠٦
معاملات المدخلات والمخرجات	+ ١٦٥
إنتاجية العمل	- ١٠ر٢٥٩
المجموع الكلي	- ٨٣٠

* الدول الصناعية الست هي فرنسا والمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولات المتحدة وإشتملت الصناعة علي قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والمنافع العامة.

** الدول التسع هي الأرجنتين والبرازيل وهونج كونج وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك والفليبين وسنغافورة وتايلاند.

المصدر : UNIDO, 1986, Table 3.1

(١) توجد العديد من الدراسات المبكرة لتقدير أثار زيادة واردات الدول الصناعية من الدول النامية من المنتجات المصنعة علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة. والتي قامت بها ILO، OECD بالإضافة إلي UNCTAD. وللتعرف علي هذه الدراسات بالتفصيل يمكن الرجوع إلي :

C. Hsieh, Measuring The Effects of Trade Expansion on Exmployment: A Review of Some Research, International Labour Review, January, 1973, pp. 1-29.

ويلاحظ عل جدول (٦) أن كل من الصادرات والواردات لم تظهر بصورة منفصلة وإنما ظهر أثرها الصافي علي العمالة وقد تم تفصيل التجارة الخارجية طبقا لأطراف التجارة المختلفة. كما أشتمل الجدول علي التغير في المعاملات الفنية كمصدر للتغير في فرص العمالة.

ويتضح من الجدول أن التغيرات في الطلب المحلي والنمو في إنتاجية العمل تمثل المصادر الأكثر أهمية بالمقارنة مع التغيرات في التجارة الخارجية فالزيادة في صافي صادرات الدول الصناعية الست إلي الدول النامية أدت إلي زيادة فرص العمالة في هذه الدول بنسبة ٢٪ فقط من الزيادة في فرص العمل التي تحققت نتيجة الزيادة في الطلب المحلي، كما أن الزيادة في صافي الواردات من الدول النامية التسع الحديثة التصنيع لم تؤد إلي تخفيض في فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة الستة سوي بنسبة ٢٪ فقط من الإنخفاض الذي تم إرجاعه إلي الأرتفاع في إنتاجية العمل في هذه الدول.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخري سابقة في هذا المجال بالنسبة للملكة المتحدة في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥ حيث إتضح إنخفاض فرص العمالة بنسبة ٨٪ فقط في الصناعات التي تمثل فيها الواردات من الدول النامية حوالي ٢٪ أو أكثر من الإستهلاك المحلي علي مدي الفترة المذكورة بينما لوحظ أن النمو في الإنتاجية قد ترتب عليه فقد في الوظائف يزيد ثلاثون مرة عن الفقد في العمالة الذي أرجع إلي التجارة مع الدول النامية.

ففي صناعة الملابس علي سبيل المثال والتي كانت أكثر تأثراً بالواردات من الدول النامية فإن الفقد في فرص العمل الذي سببه النمو في الإنتاجية قدر بحوالي أربعة أمثال ما سببته التجارة[١].

ثالثا : تقييم المؤشرات السابقة :

سنحاول فيما يلي تقييم المؤشرات الثلاثة السابقة بهدف تقدير الأثر الصافي الحقيقي للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة :

---

(١) Adrian Wood, Op. Cit, p. 28

أ- معدلات إختراق الواردات :

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية من واردات الدول المتقدمة من الدول النامية في استهلاك الدول المتقدمة، وقد إتضح ضآلة هذه النسبة من واقع البيانات التطبيقية وربما يستنتج من ذلك بالتبعية ضآلة الأثار السلبية التي تنشأ نتيجة التوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة. غير أن مثل هذا الإستنتاج قد ينقصة الدقة للأسباب التالية :

١- ترتبط معدلات إختراق الواردات بالناتج وليس بالعمالة ولما كانت الواردات من الدول النامية تتركز أساساً في المنتجات أو القطاعات الأكثر تكثيفاً للعمل فإن إنخفاض هذه المعدلات لايعني بالضرورة ضآلة تأثيرها علي العمالة في الدول الصناعية المتقدمة ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار الأثار غير المباشرة أو الثانوية (أثار الربط) التي تنشأ نتيجة الإعتماد المتبادل بين هذه الصناعات والصناعات الأخري المرتبطة بها.

٢- ربما تتسبب المنافسة في الصناعات التي تتنافس مع الواردات في الدول الصناعية المتقدمة في إزاحة بعض العمال بالرغم من إنخفاض معدلات الإختراق نتيجة إستجابة المنشآت المحلية للمنافسة من خلال إدخال فنون إنتاجية جديدة تقلل من استخدام العمال بدرجة أكبر(١).

٣- إن معدلات إختراق الواردات تركز فقط علي أثار زيادة الواردات في الدول الصناعية المتقدمة علي فرص العمالة بها بينما تتجاهل المكاسب التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للعمالة نتيجة قيام الدول النامية بزيادة وارداتها من الدول الصناعية والتي يتم تمويلها إلي حد كبير من صافي المتحصلات من الصرف الأجنبي التي تحصل عليها الدول النامية والتي تتأثر بدورها بما تدفعه الدول الصناعية المتقدمة كمقابل عن وارداتها إلي الدول النامية. أي أن مقياس معدلات إختراق الواردات يعتبر مقياس من جانب واحد ويتجاهل ما يُعرف بأثر الأنفاق.

---

(١) يري البعض مثل (Kruger) أن تركيم رأس المال والتقدم الفني التلقائي قد يدفع تدريجياً بالأجور الحقيقية إلي أعلي في الدول الصناعية المتقدمة مما يجعل استخدام الفنون الكثيفة العمل غير اقتصادي. ومن المحتمل أن يكون للتجارة مع الدول النامية أثار مماثلة.

انظر : Ibid., p. 28.

ب- محتوى التجارة من عوامل الإنتاج :

تواجه معظم الدراسات التقليدية لمحتوي التجارة من عنصر العمل العديد من المشكلات التي تؤثر في مدي دقة التقديرات ويتسبب معظمها في إعطاء تقديرات منخفضة للأثار السلبية الحقيقية علي فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة نتيجة تجارتها مع الدول الصناعية.

وفيما يلي نناقش أهم هذه المشكلات :

١- ربما تتسبب المشكلة الأولي (فقط) في إعطاء تقديرات مبالغ فيها بالنسبة للأثار السلبية علي العمالة في الدول الصناعية المتقدمة، وتتمثل هذه المشكلة في أن السلع التي يتم إستيرادها من الدول الصناعية تكون غالبا أرخص نسبياً بالمقارنة مع ثمنها عندما تنتج محليا في الدول الصناعية، وقد يترتب علي ذلك أن المستهلكين في هذه الدل قد يقوموا بشراء واردات أكبر مما لو تم الإنتاج محليا ومن ثم تكون الزيادة في الواردات أكبر من الإنخفاض في الناتج المحلي ولذلك فإن استخدام مستوي الواردات كمؤشر للإنخفاض في الناتج(كما يُفترض غالباً في معظم هذه الدراسات) قد يؤدي إلي تقدير مبالغ فيه (أعلي من حقيقتة) بالنسبة للنقص في فرص العمالة في الدول الصناعية ويتوقف ذلك علي مدي الزيادة في طلب المستهلكين التي تحدث نتيجة الأثمان الأقل للواردات.

٢- تتلخص المشكلة الثانية في أن معظم الدراسات التقليدية لمحتوي التجارة من العمل قد تسترشد بالفوائض الكبيرة التي تحققها معظم الدول الصناعية المتقدمة في تجارتها مع الدول النامية كدليل تطبيقي علي أن هذا النوع من التجارة يؤدي فعليا إلي زيادة فرص العمالة بالدول الصناعية وما يتضمنه ذلك من تخفيض فرص العمالة بالدول النامية وهو الأمر الذي قد يبدو غير منطقيا.

وتتجاهل هذه المناقشة إحتواء صادرات الدول الصناعية المتقدمة من المنتجات المصنعة علي جزء من المنتجات الأولية التي تم إستيرادها من الدول النامية فضلاً عن تجاهل أثر المضاعف علي العمالة في الدول النامية[١].

---

(١) حيث يترتب علي زيادة معينة في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة حصولها علي مكتسبات صافية من الصرف الأجنبي تستطيع استخدامها في تمويل وارداتها من الدول الصناعية الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الطلب الكلي بشكل مضاعف يتحدد بالميل الحدي للإستيراد. ويطلق علي الزيادة في العمالة في الدول النامية التي تنشأ نتيجة التوسع الثانوي في الطلب الكلي - أثر المضاعف.

انظر : Lydall, op. cit, pp. 222-223

٣- تتمثل المشكلة الثالثة في دراسات تقدير محتوي التجارة من العمل في أنها تفترض أن كل الواردات من المنتجات المصنعة من الدول النامية تتنافس مع سلع مماثلة لها يتم إنتاجها محليا في الدول الصناعية ومن ثم يقدر محتوي العمل في هذه الواردات من واقع بيانات عن المنشآت المحلية التي تقوم بإنتاج هذه السلع.

وفي حقيقة الأمر نجد أن هناك الكثير من الواردات من المنتجات المصنعة من الدول النامية وخاصة كثيفة العمل أصبحت غير متنافسة "non-competing" مع ما ينتج محليا في الدول الصناعية ربما لأن الكثير من هذه السلع لم يعد يُصنع أو ينتج في هذه الدول. ويترتب علي ذلك أن تقدير محتوي الواردات من العمل سيكون منخفضاً ومن ثم يكون الأثر الصافي المعاكس للطلب علي العمل في الدول الصناعية أقل من حقيقته.

ويقترح البعض[١] طريقة بديلة أفضل لتقدير محتوي العمل الإفتراضي في الواردات في السلع التي تعتبر غير متنافسة مع الناتج المحلي من خلال تقدير كمية العمل ودرجة المهارة التي تستخدم فعلاً في إنتاج هذه السلع في دولة المنشأ أو المصدر بعد تعديلها لتأخذ في الإعتبار - إحتمال قيام المنشآت في الدول الصناعية باستخدام وسائل إنتاج أقل تكثيفا في استخدام العمل نظراً لإرتفاع الأجور فضلاً عن مراعاة مسألة تخلف التكنولوجيا في الدول النامية المصدرة لهذه السلع. "Inferiority of technology"

جـ- مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير فى فرص العمالة:

تفترض دراسات حساب مساهمة التجارة في تغير فرص العمالة السابقة الإشارة إليها أنه يمكن عزل أثار المكونات المختلفة المسببة للتغير في العمالة ومنها التجارة وتواجه هذه الدراسات بالمشاكل التالية :

---

(١) استخدم Wood (١٩٩٠) هذه الطريقة في حساب محتوي العمل للواردات غير المنافسة وليس مستغرباً أن نصل إلي تقديرات أكثر إنخفاضاً للطلب علي العمل في القطاع الصناعي في الدول الصناعية نتيجة تجارتها مع الدول النامية علي مدي فترة تقدر بحوالي ثلاثة عقود حيث قدر الطلب علي العمل (الأثر الصافي) بمقدار يقل بحوالي ٩ مليون شخص - سنة بالمقارنة مع معظم الدراسات السابقة. وقدرت نسبة الإنخفاض بحوالي ١٢٪ من العمالة بالقطاع الصناعي عام ٨٥.

علاوة علي ذلك فإن الإنخفاض كان أكثر وضوحا وتركيزاً علي فئة العمل غير الماهر حيث كانت النسبة حوالي ٦٪ من العمالة غير الماهرة علي مستوي الاقتصاد القومي ككل بينما لم تتعدي ١ر٪ بالنسبة للعمل الماهر.

انظر : Adrian, Wood, op. cit., pp. 25-26 (Table 4)

١- إن الإفتراض بأن التغيرات في إنتاجية العمل لاترتبط بالتجارة الخارجية[١] ربما يؤدي إلي نتائج مضللة بالنسبة لتأثير التجارة مع الدول النامية علي الطلب علي العمل وخاصة غير الماهر في الدول الصناعية المتقدمة وفي حقيقة الأمر أن هذا النوع من التجارة يمكن أن يؤدي إلي زيادة الإنتاجية طالما أن الواردات المنخفضة التكلفة من الدول النامية تحفز المنشآت التي تنتج سلع متنافسة مع الواردات علي زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، ومن المحتمل أن يحدث هذا من خلال إحلال مزيد من رأس المال والمهارات محل العمل غير الماهر لمواجهة المنافسة الخارجية، يضاف إلي ذلك أن زيادة الإنتاجية قد تقتضي إحداث تغيرات في تركيبه الناتج حيث تترك المنشآت الأنشطة المكثفة للعمل إما بالتخلي عن إنتاج منتجات معينة أو بتجزئة عمليات الإنتاج بحيث تقتصر فقط علي العمليات الإنتاجية الأكثر تكثيفاً للمهارة ورأس المال.

وهكذا فإن التجارة مع الدول النامية قد تسبب تخفيضات أكبر نسبياً في الطلب علي العمل غير الماهر في الدول الصناعية بأكثر مما توضحه النتائج القائمة علي إفتراض عدم أرتباط التغيرات في الإنتاجية بالتغيرات في التجارة[٢].

ولكن يبقي السؤال الهام: إلي أي مدي تساهم التجارة مع الدول النامية في زيادة الإنتاجية؟ وكيف يمكن عزل هذا الأثر عن الأثار الأخري بما فيها التجارة بين الدول الصناعية بعضها البعض؟.

٢- حاول البعض Wood (١٩٨٩) عزل أثار التجارة علي نمو الإنتاجية عن طريق استخدام بيانات عن قطاعات لاتقوم بالتجارة الخارجية (مثل أنشطة البناء والتشييد والخدمات) وذلك بهدف معرفة تأثير العوامل الداخلية الأخري.

وقد أوضحت هذه الدراسات أن إنتاجية العمل في القطاع الصناعي في الدول الصناعية قد حققت نمواً بمعدلات متزايدة[٣] في أوائل الستينات من هذا القرن وخاصة بعد أن بدأت

---

(١) لقراءة أكثر تفصيلاً عن إرتباط الإنتاجية بالتجارة :

انظر : James R. Tybout, Linking Trade and Procductivity : New Research Dric- tions, The World Bank Economic Review, Vo. 6, No. 2, 1992. pp. 189-211.

(٢) يترتب علي تجاهل أثار نمط الواردات في الماضي علي فرص العمالة في الوقت الراهن - تقدير الأثار السلبية للتجارة بأقل من حقيقتها في الدول الصناعية المتقدمة.

انظر : Martin and Evans, op. cit., p. 163

(٣) قد يفسر البعض هذه النتيجة بالنمو السريع في التقدم التكنولوجي التلقائي أو النمو في الأجور الحقيقية وربما يتضح عدم ملائمة هذا التفسير إذا أخذنا في الاعتبار أن نمو الإنتاجية في القطاعات التي لاتقوم بالتجارة لم يتزايد نتيجة هذه العوامل.

صادرات الدول النامية من المنتجات المنصعة في الإنطلاق وغزو أسواق الدول الصناعية المتقدمة. وبالرغم من إتجاه نمو الإنتاجية في كافة القطاعات نحو التباطؤ منذ أواخر الستينات إلا إنه كان أقل وضوحاً في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الأخري التي لاتقوم بالتجارة.

وتتسق هذه النتيجة مع تركز الإنتاج كثيف العمل في الدول النامية من ناحية واستخدام الفنون الإنتاجية الموفرة للعمل في الدول الصناعية المتقدمة من الناحية الأخري.

ولتقدير أثر التجارة علي الطلب علي العمل في القطاع الصناعي يتم مقارنة كمية العمل الفعلية اللازمة لكل وحدة من الناتج مع كمية العمل التي كان يجب استخدامها إذا إستمر النمو في الإنتاجية في القطاع الصناعي - بطيئاً - بالنسبة للإنتاجية في القطاعات الأخري في فترة الخمسينات.

وقد إتضح طبقا لهذه الطريقة أن الإنخفاض في الطلب علي العمل في الصناعة في الفترة من ٦٥-١٩٨٥ في كل الدول الصناعية تراوح بين ١٠ إلي ٣٠ مليون شخص في السنة وهو مايعني إنخفاض مساهمة النصيب النسبي للقطاع الصناعي في العمالة من ٢٩٪ إلي حوالي ٢٢٪ في هذه الدول[١].

٣- من الممكن توجيه العديد من الإنتقادات إلي نتائج الدراسات السابقة التي إعتمدت علي بيانات فترة الخمسينات فربما لاتكون هذه البيانات بالضرورة أساس جيد للمقارنة، كما أن إرجاع الزيادة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة إلي التجارة مع الدول النامية وحدها قد يعتبر تبسيطاً مبالغ فيه، فالحقيقة أن جزء من النمو السريع في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي يرجع إلي أسباب أو مصادر أخري مثل التكنولوجيا الحديثة أو نتيجة المنافسة الشديدة بين الدول الصناعية المتقدمة وبعضها البعض ومن ثم يكون من الصعب عزل أو تمييز أثار التجارة مع الدول النامية علي فرص العمالة في الدول الصناعية عن الأثار الأخري بما فيها التجارة بين الدول الصناعية نفسها.

٤- حاولت بعض الدراسات توضيح أثار منافسة الواردات في الدول الصناعية المتقدمة علي الأجور في صناعات معينة وخاصة في الولايات المتحدة،

---

(١) Adrian Wood, op. cit., p. 29

وإستنتجت معظم هذه الدراسات أن هذه المنافسة قد أثرت جوهرياً علي الأجور في قطاعات معينة وأدت إلي إتساع الفروق الأجرية بين العمل الأكثر مهارة والأقل مهارة[1].

وتتسق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة بأن التجارة مع الدول النامية تقلل من الطلب النسبي علي العمل غير الماهر في الدول الصناعية المتقدمة بالرغم أن التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة وبعضها البعض قد لعبت دوراً ملحوظاً في هذا الخصوص حيث تشير العديد من الدلائل إلي تزايد الفروق في الأجور في الثمانينات في أوروبا وبصفة خاصة في المملكة المتحدة.

رابعا : ملخص البحث وأهم النتائج :

حاول البحث الإجابة علي سؤال أساسي وهو كيف تؤثر تجارة الدول النامية مع الدول الصناعية المتقدمة في مجال المنتجات المصنعة علي ظروف العمالة بالدول الصناعية المتقدمة؟ وللإجابة علي هذا السؤال تناول البحث توضيح طبيعة الأثار المحتملة للتوسع في صادرات الدول النامية من المنتجات المصنعة علي ظروف العمالة بالدول الصناعية المتقدمة وميز بين الأثار الأولية والأثار الثانوية المحتملة. ثم تناول بالتحليل دراسة أهم المؤشرات الدالة علي هذه الأثار المحتملة وإستعرض ثلاثة مؤشرات أساسية هي معدلات إختراق الواردات ومحتوي التجارة من العمل ومدي مساهمة التجارة كأحد مصادر التغير في فرص العمالة. وبهدف الوصول إلي نتائج أفضل قام الباحث بتقييم المؤشرات السابقة حيث تمت مناقشة المشكلات وأوجه القصور للتعرف علي الأثر الصافي الحقيقي علي فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة.

---

(١) انظر علي سبيل المثال :

Barry, BlueStone, The Impact of Schooling and Industrial Restructuring on Recent Trends in wage inequality in the united states, American Economic Review papers and proceedings, May, 1990, pp. 303-337.

وقد خلص البحث إلى أهم النتائج التالية :

١- بالرغم من وجود العديد من الدراسات الكمية التي حاولت تقدير أثار التوسع في الصادرات المصنعة للدول النامية علي فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة إلا أن نتائج معظم هذه الدراسات كانت متحيزة لأسفل، حيث قدرت الأثار السلبية علي العمالة بأقل من حقيقتها نتيجة الإعتماد علي إفتراضات معينة (مثل تماثل أو تنافس الواردات من المنتجات المصنعة من الدول النامية مع الناتج المحلي في الدول الصناعية المتقدمة، عدم إرتباط النمو في إنتاجية العمل بالتجارة الخارجية).

يضاف إلي ذلك عدم الأخذ في الإعتبار كافة الأثار المحتملة (الأولية والثانوية) علي العمالة.

٢- إتضح من تقييم أهم المؤشرات الدالة علي الأثار المحتملة للتوسع في الصادرات المصنعة للدول النامية علي فرص العمالة في الدول الصناعية المتقدمة إمكانية تحسين نتائج هذه المؤشرات لتعبر عن الأثر الصافي الحقيقي بصورة أفضل بعد الأخذ في الإعتبار أهم المشكلات التي واجهت الدراسات السابقة.

وبالرغم من هذا التحسن النسبي في التقديرات إلا إنها لم تصل إلي الحدود المبالغ فيها التي يتصورها غير الاقتصاديين ومحبذي سياسات الحماية.

٣- بالرغم من ضعف وضآلة الأثار المحتملة لتجارة الدول الصناعية المتقدمة مع الدول النامية علي مستوي العمالة الكلية في الدول الصناعية - إلا أنها قد تؤثر بشكل جوهري علي قطاعات معينة فضلاً عن التأثير في هيكل الطلب علي المهارات.

فمن المحتمل أن يحدث تغيرات في توزيع العمالة بين القطاعات في الدول الصناعية حيث يقل الطلب علي العمالة في الصناعات التي تنتج السلع المتنافسة مع الواردات بينما يزيد الطلب في الصناعات التي تنتج السلع التصديرية إلي الدول النامية وذلك إذا أخذنا في الإعتبار أثر الإنفاق من قبل الدول النامية علي تمويل وارداتها من الدول الصناعية.

ومن الناحية الآخري فإن التوسع في الصادرات المصنعة للدول النامية والتي تتكون غالباً من منتجات كثيفة العمل قد يتسبب في التأثير علي هيكل المهارات ويؤدي إلي تقليل الطلب علي العمل غير الماهر بالنسبة للعمل الماهر في الدول الصناعية المتقدمة.

ولكن يلاحظ أن التغير السنوي في العمالة القطاعية نتيجة التجارة مع الدول النامية يعد

ضئيلاً (٥ر ٠٪) إذا ما قورن بنسبة تصل إلي حوالي ٢٠٪ من العمال يرغبون سنوياً في تغيير وظائفهم في الدول الصناعية المتقدمة، كما أن الإنخفاض في الطلب علي العمل لايتعدي نسبة ٢٠٪ من قوة العمل غير الماهر علي مدي الفترة (١٩٦٥-١٩٨٥).

٤- من المحتمل أن تثير التغيرات في هيكل الطلب علي المهارات مشكلات أكثر خطورة وإستمرارية من بالمقارنة مع التغيرات في الطلب القطاعي علي العمالة - إذا أخذنا في الإعتبار أن العمال غير المهرة الذي إختفت وظائفهم قد لا يستفيدوا من التوسع في فرص العمالة الماهرة والفنية.

ويتمثل علاج السوق لهذه المشكلات في مزيد من الإتساع في الفروق الأجرية بين العمال المهرة وغير المهرة، وقد لوحظ بالفعل إتساع هذه الفروق في الولايات المتحدة وأوروبا في الفترة الماضية ولكن من غير الواضح كم من هذه الفروق يمكن إرجاعه إلي تجارة هذه الدول مع الدول النامية؟

٥- بينما يؤدي إتساع الفروق الأجرية بين العمل الماهر وغير الماهر - من الناحية النظرية - إلي منع البطالة الدائمة للعمل غير الماهر نتيجة زيادة الطلب النسبي علي العمل غير الماهر فضلاً عن تقليل العرض، فمن الناحية الواقعية تقاوم النقابات العمالية هذا الإتجاه وربما ساعدها علي ذلك، الجمود النسبي في الأجور الذي يعمل علي إستمرار وجود العجز في العمالة الماهرة والوفرة من العمالة غير الماهرة.

ويترتب علي ذلك أن مهمة الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة قد تصبح أكثر صعوبة في محاولتها التوفيق بين الأهداف المتعارضة المتمثلة في تخفيض معدل التضخم وتقليل معدل البطالة وخاصة في الدول الأوروبية نظراً لوجود العديد من العقبات المرفقية التي تحد من مرونة الأجور فضلاً عن إنتشار البطالة علي نطاق واسع نسبياً بين العمال غير المهرة.

٦- إتضح من دراسة مدي مساهمة التجارة في نمو فرص العمالة بالدول الصناعية المتقدمة ضآلة أثارها بالنسبة للتغيرات في الطلب المحلي والنمو في إنتاجية العمل كمصادر مسببة للتغير في فرص العمالة.

وقد قدرت نسبة التخفيض في فرص العمالة في ستة من الدول الصناعية المتقدمة (٧٥-١٩٨٠) نتيجة زيادة وارداتها من الدول النامية الحديثة التصنيع - بما لايتعدي ٢٪ فقط من الإنخفاض الذي تم إرجاعه إلي الإرتفاع في إنتاجية العمل في هذه الدول

وقد إتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات المبكرة في نفس المجال والتي قامت بها منظمات ILO، OECD في الستينات و UNCTAD في أوائل السبعينات.

٧- إن إتباع سياسات الحماية للحد من الأثار السلبية علي العمالة في الدول الصناعية المتقدمة نتيجة التوسع في الصادرات المصنعة للدول النامية - لن يكون العلاج المناسب حتي من وجهة نظر تحقيق مصالح الدول المتقدمة ومع تجاهل الأضرار التي قد تلحق بالدول النامية، وقد أوضحت العديد من الدراسات أن تكاليف الحماية ربما تفوق المكاسب التي يمكن أن تحققها العديد من القطاعات.

ولذلك قد يكون من الأفضل إتباع وسائل أخري غير الحماية بحيث تقدم الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة أوجه المساعدة المختلفة للقطاعات أو الفئات التي قد تتضرر من التجارة مع الدول النامية. فمواجهة مشكلة إنخفاض الطلب علي العمل غير الماهر ممكنة من خلال المزيد من الإنفاق علي التعليم والتدريب وخلق فرص عمل لغير المهرة، كما أن تحسين الدخل المتاح للعمال من ذوي الأجور المنخفضة يمكن تحقيقه من خلال إتباع وسائل مختلفة لإعادة توزيع الدخل مثل إتباع أنظمة ملائمة للضرائب والرفاهية والضمان الإجتماعي.

المراجع الأجنبية :

- BlueStone, Barry, The Impact of Schooling and Industrial Restructuring on Recent Trends In Wage Inequality in the United States, American Economic Review, papers and proceedings, May, 1990, pp. 303-337.

- Hsieh. C, Measuring the Effects of Trade Expansion on Employment : A Review of Some Rsearch, International Labour Review, January, 1973, pp. 1-29.

- Lydall, H.F., Employment Effects of Trade Expansion, International Labour Review, March, 1975, No. 3, pp. 219-224.

  This paper is based on a summary prepared by the author of a longer study which has been published by the ILO, Geneva, 1975 under the title : Trade and Employment. A Study of the Effects of trade Expansion on Employment n Developing and Developed Countries.

- Martin, J.P., and J.M. Evans, Notes on Measuring the Employment Displacement Effects of Trade by the Accounting procedure, Oxford Economic papers, March, 1981, pp. 154-164.

- Tybout, James R., Linking Trade and Productivity: New Research Directions, The World Bank Economic Review, Vol. 6, No. 2, 1992, pp. 189-211.

- UNCTAD, Trade and Development Report. New York, 1993.

- UNIDO, Industry and Development Global Report, Vienna, 1986.

- Wood Adrian, How Much Does Trade With The South Affects Workers In The North?, The World Bank Research Observer, Vol. 6, No. 1, January, 1991, pp. 19-36.